E

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1993/42
18 February 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة التاسعة والاربعون
البند ١٢ من جدول الاعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الاساسية في أي جزء من العالم مع اشارة خاصة الى البلدان والاقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والاقاليم التابعة

التقرير النهائي عن حالة حقوق الإنسان في افغانستان المقدم من السيد فيليكس إرماكورا ، المقرر الخاص ، وفقا لقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٢/٦٨

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ١٣	١
أولا - مشاكل محددة في ميدان حقوق الإنسان في أفغانستان ..	١٤-٤٩	٥
ألف - حالة اللاجئين والمشردين بوصفها مشكلة من مشاكل حقوق الإنسان	١٤-١٨	٥
باء - حالة الحقوق المدنية والسياسية في أفغانستان	١٩-٣٥	٦
جيم - المشاكل المتعلقة بالتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بما فيها مسألة تعمير البلد	٣٦-٣٨	١٢
دال - الحق في تقرير المصير	٣٩-٤٨	١٣
هاء - حالة الأطفال الأفغانيين في أقليم جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا	٤٩	١٦
ثانيا - الاستنتاجات والتوصيات	٥٠-٧٧	١٨
ألف - الاستنتاجات	٥٠-٦١	١٨
باء - التوصيات	٦٢-٧٧	٢٠

المرفقات

الأول - برنامج عملي للمساعدة على إيجاد حل للنزاع الجاري في وطنها	٢٣
الثاني - اقتراح لايجاد حل	٢٦
الثالث - إعلان جلال أباد	٢٧
الرابع - اقتراح لايجاد حل سياسي	٢٨

مقدمة

١ - عيّن رئيس لجنة حقوق الإنسان ، لاول مرة في عام ١٩٨٤ ، المقرر الخاص لكي يدرس حالة حقوق الإنسان في أفغانستان ، وذلك بموجب طلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي وارد في قراره ٣٧/١٩٨٤ . ومنذ ذلك الحين ، ظلت اللجنة تجدد ولايته بصفة منتظمة ، في قرارات أيدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وطُلب فيها إلى المقرر الخاص رفع تقارير إلى اللجنة وإلى الجمعية العامة . وحتى الآن قدم المقرر الخاص ثمانية تقارير إلى اللجنة (E/CN.4/1985/21 وE/CN.4/1986/2 وE/CN.4/1987/22 وE/CN.4/1988/25 وE/CN.4/1989/24 وE/CN.4/1990/25 وE/CN.4/1991/31 وE/CN.4/1992/33) وثمانية تقارير إلى الجمعية العامة (A/40/843 ، وA/41/778 ، وA/42/667 وCorr.1 ، وA/43/742 ، وA/44/669 ، وA/45/664 ، وA/46/606 ، وA/47/656) .

٢ - وقررت لجنة حقوق الإنسان ، في دورتها الثامنة والاربعين ، بقرارها ٦٨/١٩٩٢ المؤرخ في ٤ آذار/مارس ١٩٩٢ ، أن تمدد ولاية المقرر الخاص لمدة سنة واحدة ، وهو التمديد الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٢٤٠/١٩٩٢ المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ . وقدّم المقرر الخاص تقريرا مؤقتاً (A/47/656) إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين ، يتضمن استنتاجات وتوصيات تمهيدية . وأحاطت الجمعية العامة علماً مع التقدير بالتقرير في قرارها ١٤١/٤٧ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ ، الذي قررت فيه إبقاء حالة حقوق الإنسان في أفغانستان قيد النظر ، خلال دورتها الثامنة والاربعين ، في ضوء العناصر الإضافية التي تقدمها لجنة حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٣ - وقد قام المقرر الخاص ، بعد أن جددت لجنة حقوق الإنسان ولايته في دورتها الثامنة والاربعين ، ووفقا للممارسة المعمول بها في الماضي ، بزيارة المنطقة مرة أخرى بغية الحصول على المعلومات من أوسع قاعدة ممكنة . وقد زار باكستان في الفترة من ١٣ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ، وزار أفغانستان في ١٦ و١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ . ونتائج زيارته واردة في التقرير المؤقت المقدم إلى الجمعية العامة (A/47/656) . وقام من ثم بزيارة باكستان من ٢٩ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، وزيارة أفغانستان في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، بغية جمع ما استجد من المعلومات لاغراض هذا التقرير . بالاضافة إلى ذلك ، استمع المقرر الخاص أيضاً إلى إفادات الشهود وعقد مشاورات متصلة بولايته في أوروبا والولايات المتحدة الامريكية ، في آذار/مارس وآب/أغسطس وتشرين الاول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٣ .

٤ - واعتبر المقرر الخاص أن من الضروري زيارة عاصمة أفغانستان أثناء الفترة التالية لاعتماد الجمعية العامة القرار ١٤١/٤٧ وقبل انعقاد الدورة التاسعة والاربعين للجنة حقوق الإنسان . وعلى الرغم من الجهود العديدة التي بذلها المقرر الخاص لزيارة كابول في نهاية كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ وبداية عام ١٩٩٣ ، لم يتلق الموافقة المطلوبة من السلطات الافغانية . وفي رد على رسالة وجهها إلى الحكومة بتاريخ ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ ، يلتمس فيها أن يؤذن له بزيارة كابول ، طُلب إلى المقرر الخاص في مذكرة شفوية أن يؤجل زيارته حتى الاسبوع الاخير من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ نظرا لانعقاد "شورى أهل الحل والعقد" ، من ٢٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ إلى الاول من كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، وهي فترة لن يمكن فيها إجراء الاتصالات الضرورية بين الحكومة والمقرر الخاص . وأثناء انعقاد الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة ، تلقى أيضا دعوة شفوية من النائب الاول لوزير خارجية أفغانستان لزيارة ذلك البلد في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ ، كما أكد ممثل أفغانستان هذه الدعوة في بيانه أمام اللجنة الثالثة للجمعية العامة . ومع ذلك ، لم يتلق المقرر الخاص ردا رسميا على التواريخ المقترحة لزيارته والتي كان قد قدمها للحكومة في وقت لاحق نزولا عند طلبها . وبالاضافة إلى ذلك ، أُبلغ المقرر الخاص بأن تسهيلات الامم المتحدة للقيام بزيارة إلى كابول ، لن تكون كافية نظرا للحالة السائدة في تلك العاصمة . ومع ذلك ، التقى المقرر الخاص أثناء زيارته الاخيرة لباكستان ، بسفير أفغانستان في باكستان ، في الاول من شباط/ فبراير ١٩٩٣ في اسلام آباد وكرر الإعراب عن اهتمامه بالاجتماع بالحكومة الافغانية واستعداده لزيارة كابول في ٣ أو ٤ شباط/فبراير أو أثناء انعقاد الدورة التاسعة والاربعين للجنة حقوق الإنسان .

٥ - وفي أفغانستان ، قام المقرر الخاص في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، بزيارة جلال آباد عاصمة مقاطعة نانغرهار حيث التقى على نحو منفصل بحاجي عبد القادر وهو حاكم تلك المقاطعة ، ومولاي محمد نبي محمدي ، قائد الحزب السياسي "حركة الانقلاب الاسلامي الافغاني" ، الذي تناقش معه بشأن الوضع الراهن في أفغانستان والتطورات التي حصلت منذ "شورى أهل الحل والعقد" . وعلاوة على ذلك ، زار المقرر الخاص مخيمي هادى وممتاز قرب جلال آباد حيث تمكن من مقابلة المشردين الذين قدموا مؤخرا من كابول . كما التقى بممثلين عن المنظمات الإنسانية الموجودة في جلال آباد .

٦ - كان المقرر الخاص يعتزم أيضا زيارة مزار الشريف في مقاطعة بلخ وحيرات في مقاطعة حيرات بيد أنه لم يتمكن من ذلك حتى الآن لأسباب تقنية .

٧ - وأثناء زيارة المقرر الخاص إلى باكستان ، عقد مشاورات في إسلام آباد مع مسؤولين رفيعي المستوى في وزارة الشؤون الخارجية . كما التقى أثناء وجوده في إسلام آباد ، بسفير أفغانستان في باكستان ، السيد سردار روشان والسيد بير سيد أحمد غيلاني ، زعيم الجبهة الاسلامية الوطنية لأفغانستان ، الذي تبادل معه الآراء بشأن الحالة ككل في البلاد ، مع الإشارة بصورة خاصة إلى التطورات التي حصلت منذ انعقاد "شورى أهل الحل والعقد" . وبالاضافة إلى ذلك ، التقى المقرر الخاص بممثلي مختلف المنظمات الإنسانية .

٨ - وفي مقاطعة الحدود الشمالية الغربية ، أجرى المقرر الخاص محادثات مع رئيس اللجنة السياسية بالنيابة في الحزب الاسلامي السياسي (حكمتيار) وكذلك مع أحد قادة الشورى ، فتناقش معه بشأن الوضع الراهن في أفغانستان مع الإشارة بصورة خاصة إلى قضايا حقوق الإنسان ووضع السجناء . وأثناء وجود المقرر الخاص في بيشاور ، زار مستشفى الهلال الاحمر الكويتي للجراحة حيث اطلع على حالة المرضى . كذلك التقى بممثلي اللجنة الدولية للصليب الاحمر وكذلك مع ممثلي المنظمات الإنسانية الاخرى والافراد العاديين .

٩ - وقام المقرر الخاص ، نزولا عند طلب حكومة الاتحاد الروسي ، بزيارة موسكو في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، حيث التقى بمسؤولين رفيعي المستوى في وزارة الخارجية ووزارة الدفاع بغية مناقشة حالة سجناء الحرب السوفيات السابقين المعتقلين في أفغانستان ، وحالة الاطفال الافغان الذين قدموا من أفغانستان للدراسة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا . كذلك أجرى المقرر الخاص أثناء وجوده في موسكو مشاورات مع نائب رئيس اللجنة البرلمانية للشؤون الدولية ومع ممثل لجنة الجنود الذين حاربوا في الخارج وأسرى الحرب .

١٠ - ويتشرف المقرر الخاص بتقديم تقريره النهائي إلى لجنة حقوق الإنسان وفقا لقرارها ٦٨/١٩٩٢ . وهو يتضمن وصفا لأهم العناصر الجديدة التي طرأت في رأي المقرر الخاص على حالة حقوق الإنسان منذ تقديمه تقريره المؤقت (A/47/656) إلى الجمعية العامة . ويرغب المقرر الخاص في أن يذكّر بأنه لم يتمكن في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ كذلك ، من زيارة كابول والاجتماع بممثلي الحكومة المركزية . ومع ذلك استطاع مناقشة الوضع في أفغانستان مع النائب الأول لوزير الخارجية في دولة أفغانستان الاسلامية أثناء انعقاد الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة . وينبغي بالتالي النظر في هذا التقرير المستكمل والتقرير المؤقت معا .

١١ - ويود المقرر الخاص أن يعرب عن خالص تقديره للسلطات الافغانية والباكستانية والروسية لما قدمته من مساعدة وتعاون . ويود في هذا الصدد أيضا أن يشكر مكتب الامم المتحدة لتنسيق برامج المساعدة الإنسانية لأفغانستان وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، على المساعدة اللوجستية الفعالة التي قدماها والتي لولاها لما أمكن لزيارته أن تتم .

١٢ - وقام المقرر الخاص ، بالإضافة إلى جمع المعلومات أثناء زيارته إلى باكستان وأفغانستان وروسيا والمشاورات التي أجراها في أوروبا والولايات المتحدة بغرض إعلام لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة بأكبر قدر ممكن من النزاهة والموضوعية ، بمتابعة سير الاحداث خلال كامل الفترة التي يشملها هذا التقرير ، أي من آذار/مارس ١٩٩٢ إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ وإجراء تقييم منتظم للمعلومات الكتابية والشفوية المتصلة بولايته والتي تلقاها من مختلف الافراد والمنظمات . كما أنه راجع التقارير والدراسات المختلفة التي أعدتها هيئات الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة فضلا عن تلك التي أعدتها المنظمات غير الحكومية والتي تعالج الجوانب الانسانية وجوانب حقوق الإنسان من المشكلة الافغانية .

١٣ - ويصف الفصل الاول من هذا التقرير مشاكل محددة في ميدان حقوق الإنسان في أفغانستان ، مع التركيز بصفة خاصة على حالة اللاجئين والمشردين ، التي ما فتئ المقرر الخاص يعتبرها مهمة . كما أنه ينظر في مسألة التمتع بالحقوق المدنية والسياسية ، فضلا عن مسألة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وبالاضافة إلى ذلك ، يبحث مسألة الحق في تقرير المصير في ضوء التسوية السياسية للمسألة الافغانية . ويتضمن الفصل الثاني الاستنتاجات والتوصيات التي استمدها المقرر الخاص من تحليل المعلومات المتاحة .

أولا - مشاكل محددة في ميدان حقوق الإنسان في أفغانستان

ألف - حالة اللاجئين والمشردين بوصفها مشكلة من مشاكل حقوق الإنسان

١٤ - تميز عام ١٩٩٢ بقدوم عدد كبير للغاية من اللاجئين العائدين إلى أفغانستان من باكستان وجمهورية ايران الاسلامية . وبعد سقوط الحكومة السابقة في نيسان/ابريل ١٩٩٢ ، عاد ما يزيد على ١,٥ مليون لاجئ إلى أفغانستان في فترة قصيرة نسبيا بلغت ستة أشهر ، على الرغم من أن الظروف في البلاد لا تزال تتسم بالافتقار إلى سلطة مركزية ذات صلات طبيعية بالمناطق ، ووجود العوائق السياسية أمام حرية نقل الامدادات الإنسانية ، والاعمال العدائية المتقطعة ومراكز السلطة السائبة في المناطق والافتقار إلى وسائل الاتصالات والخدمات المصرفية وغيرها من الخدمات والمرافق الاساسية بالإضافة إلى مشكلة الالغام والحاجة إلى الغذاء والمأوى ، فضلا عن انهيار البنية الاساسية انهيارا تاماً . وكما يشير النداء الموحد الصادر عن الامين العام للامم المتحدة من أجل تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة لافغانستان ، الموجه في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، تبدو عملية ازالة ما يقدر بحوالي ٧ إلى ١٠ ملايين لغم مزروعة في أفغانستان ، عملية بطيئة وغير منتظمة . وما فتئ اللاجئون الذين كانوا طلبوا اللجوء إلى البلدان الغربية ، ومن بينهم العديد من الاكاديميين والمفكرين ، موجودين في الخارج .

١٥ - وأشار المقرر الخاص في الفقرة ٤٤ من تقريره المؤقت المقدم إلى الجمعية العامة (A/47/656) ، إلى أن ٨٠ في المائة من الاشخاص الذين يعانون من اصابات تعزى إلى الالغام ، كانوا من العائدين مؤخرا . وقام المقرر الخاص أثناء زيارته لبيشاور ، بزيارة مستشفى الهلال الاحمر الكويتي للجراحة حيث أبلغ أن مستوى الاصابات بالالغام منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ لا يزال على حاله . وقد وفد أغلب الاشخاص الذين يعانون من اصابات بسبب الالغام ، من مقاطعات باكتيا ونانغرهار وكونار وباكتيكا . وذكر المستشفى الجراحي التابع للجنة الدولية للصليب الاحمر ، أنه منذ نيسان/ابريل ١٩٩٢ ، تعاني نسبة ٦٠ في المائة من مرضاه من اصابات بالالغام بالمقارنة بنسبة ٣٠ إلى ٣٠ في المائة قبل حصول العودة الجماعية إلى الوطن .

١٦ - ونظرا للحالة السائدة في كابول ، يقدر بأن حوالي ٠٠٠ ٧٥ شخص التمسوا اللجوء في باكستان منذ نيسان/ابريل ١٩٩٢ . بالاضافة إلى ذلك ارتفع عدد المشردين داخل أفغانستان ارتفاعا مذهلاً للاسباب ذاتها ، ولا يزال مستمرا رغم فصل الشتاء . ويقدر بأن ما يزيد على ٠٠٠ ٥٠٠ شخص قد غادروا كابول طلبا للمأوى في مناطق أكثر

أمانا . وأبلغ المقرر الخاص بأن الأشخاص الذين كانوا ذهبوا إلى كابول أثناء الحرب ضد جيش الاحتلال السوفياتي قد غادروا المدينة الآن . كما أُبلغ المقرر الخاص بأن ما يقرب من ٧٠٠ أسرة قدمت إلى جلال آباد منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ وأن الأسر الباقية الآن في كابول هي الأسر الأدنى دخلا والتي لا تستطيع تحمل أعباء المغادرة . كما قر ما مجموعه ٤٥٠ أسرة من المدينة بسبب القتال الدائر فيها خلال الأسبوع الأخير من كانون الثاني/يناير ، وذهب ٣٠ إلى ٣٠ في المائة منها إلى باكستان في حين ظلت البقية في مخيمات قرب جلال آباد . وكان هناك ما يقرب من ٠٠٠ ٣ أسرة في مخيم هادى قرب جلال آباد عندما قام المقرر الخاص بزيارته . وخلال الأيام الأربعة الأخيرة من كانون الثاني/ يناير ، وصلت ١٥٤ عائلة من كابول إلى مخيم ممتاز قرب جلال آباد .

١٧ - وبالاضافة إلى ذلك ، أخذت تنشأ مشكلة لاجئين جديدة نتيجة الحرب الأهلية الدائرة حاليا في طاجيكستان ، التي تملك حدوداً مشتركة مع أفغانستان . ويقدر أن ما يزيد على ٠٠٠ ٥٠ لاجئ من طاجيكستان قد عبروا الحدود إلى أفغانستان حيث أُقيمت لهم مخيمات للاجئين على الرغم من الصعوبات التي تواجهها أفغانستان فيما يتعلق بالأشخاص المشردين داخليا واللاجئين العائدين .

١٨ - ويتمثل الشرط الأساسي للعودة المأمونة للاجئين في توفر الظروف الملائمة في البلاد والمجتمعات التي تستوعبهم . وقد ناشدت المنظمات الدولية المجتمع العالمي تقديم المساعدة بغية الوفاء باحتياجات أفغانستان . وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى قرار الجمعية العامة ١١٩/٤٧ ، المتعلق بتقديم مساعدة دولية طارئة لتعمير أفغانستان المنكوبة بالحرب وما تلا ذلك من نداء موحد وجهه الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة لأفغانستان ، والذي يتضمن معلومات مفصلة عن الاحتياجات الاقتصادية للشعب الأفغاني . كذلك وجه نائب وزير الخارجية الأفغاني نداءً من أجل تقديم المساعدة ، في البيان الذي ألقاه أمام الجمعية العامة .

باء - حالة الحقوق المدنية والسياسية في أفغانستان

١٩ - يبدو أن حالة الحقوق المدنية والسياسية في أفغانستان تختلف باختلاف المنطقة . فالحالة في كابول لا تطاق . وذكر أن الحالة الأمنية مرضية في عدد من المقاطعات والمواضع مثل جلال آباد وخازني وحيرات ولوغار وقندهار . بيد أن الحادث المؤسف الذي وقع في الأول من شباط/فبراير ١٩٩٣ والذي قتل فيه أربعة من موظفي الأمم المتحدة عندما وقعت سياراتهم في كمين نصب لهم قرب جلال آباد في مقاطعة نانغرهار ، يبين أن حوادث خطيرة قد تقع حتى في المناطق التي تعتبر آمنة بصورة عامة . ولا تزال

حياة الإنسان وممتلكاته ، ولا سيما في كابول ، أهدافا للهجمات العسكرية العشوائية التي تشنها المجموعات المتخاصمة . وأُبلغ المقرر الخاص بأن أعمال النهب كانت خطيرة في بعض أحياء كابول ، ولا سيما تلك التي يحتلها أشخاص مرتبطون بالحكومة السابقة ، مثل ميكرويان ، أو التي يحتلها أفراد من الأقليات الدينية أو الاثنية .

٣٠ - وبتاريخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ، تسبب القتال العنيف بين مختلف المجموعات في اصابات كثيرة في كابول ، وذكر أن ٥٠ شخصا قتلوا و٣٠ جرحوا . وبعد انعقاد مجلس "شورى أهل الحل والعقد" من ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ إلى الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ والذي عارض عدد من الأحزاب أعماله ، شنت حكومة السيد رباني ، فيما ذكر ، هجوما في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، بهدف الاستيلاء في كابول وجوارها على المواقع التي يسيطر عليها الحزب الاسلامي (حكمتيار) وحزب الوحدة الشيعية ، وهو هجوم ذكر أنه كان قد أدى إلى مقتل ما يزيد على ١ ٠٠٠ شخص عند وضع اللمسات الأخيرة على هذا التقرير . وقيل إن اذاعة كابول ذكرت أن عشرات الأشخاص كانوا قد قتلوا في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ . وفي الأحداث التي استرعي انتباه المقرر الخاص إليها بلغ عدد الوفيات ٣٠ شخصا في المتوسط كل يوم ، على الرغم من أنه أفيد عن مقتل ٣٠٠ شخص وجرح ٨٠٠ شخص في ٢٥ كانون الثاني/يناير ، وتنتمي غالبيتهم إلى السكان المدنيين في المدينة . وبتاريخ ٣ شباط/فبراير ١٩٩٣ ، أفيد أن ٧٢ شخصا قتلوا في هجومات بالصواريخ في كابول وجرح ما يزيد على ٨٠ شخصا . وقيل إن اذاعة كابول ذكرت أن ٣٨ شخصا قتلوا في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٣ . ويقدر عدد الوفيات في الوقت الحاضر بحوالي ٥٠ شخصا في اليوم .

٣١ - وأبلغ المقرر الخاص أثناء زيارته للمنطقة بأن المرضى ينقلون برا في بعض الأحيان من كابول إلى مستشفيات جرحى الحرب في باكستان متى تدهورت حالتهم بسبب الافتقار إلى المرافق . وأخبر أشخاص مشردون من كابول المقرر الخاص بأن العديد من الجرحى والأموات مطروحون في الشوارع . ولم تعد المياه الجارية أو الكهرباء تصل إلى أجزاء كثيرة من العاصمة منذ شهور .

٣٢ - ويقال إن مراكز الاحتجاز الرسمية الكبيرة فارغة ، على الرغم من أن المقرر الخاص لم يتمكن من زيارتها منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ . ومع ذلك ، أفادت التقارير عن وجود محتجزين لأسباب سياسية . ويقال إن مجموعات مختلفة تحتجز عدداً من أفراد الحكومة السابقة ويُزعم أنهم معتقلون في ظروف لا إنسانية . وأبلغ المقرر الخاص بأن الأشخاص كانوا يقتادون في مجموعات من ٢٠ إلى ٣٠ شخصا ويوضعون في المنازل كيفما اتفق . وذُكر أن المجموعات المتخاصمة تحتجز حوالي ٣٠٠ ١ سجين في مراكز الاحتجاز في باكتيا وبانجشير وترخار وغازني وحلمند وكونار وباداخشان ، في حين

اعتقل القادة الميدانيون أشخاصا آخرين في أجزاء مختلفة من البلاد . وأبلغ المقرر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ بأن القوات الحكومية تحتجز ما يقرب من ٥٠ عضوا من الحزب السياسي الإسلامي في سجن بول ايشارخي قرب كابول .

٣٣ - وقيل إن الزمر المنتمية إلى مختلف المجموعات تلجأ إلى ممارسة الإرهاب والتخويف ضد المدنيين الابرياء في الغالب . ولا تزال الفئات المتعادية تأخذ الاشخاص المنتمين إلى المجموعات المسلحة فضلا عن المدنيين بصورة عشوائية ، رهائن على أساس دينهم أو أصلهم الإثني أو انتمائهم السياسي . وأبلغ المقرر الخاص أنه نتيجة لقتال الشوارع في كابول ، باتت المجموعات المسلحة والاشخاص المقيمون في تلك المناطق أكثر تجانسا من الناحية الإثنية . كما أبلغ أن ما يقرب من ٥٠٠ ١ مناضل في الحزب الإسلامي (حكمتيار) قد احتجزوا تعسفا في كابول في حي وزير أكبر خان وفي مباني شاشتراك والمديريتين رقم ٥ و٦ التابعتين للشرطة السرية السابقة . وعلم المقرر الخاص أن عمليات اختطاف واحتجاز تعسفي ، ذات دوافع سياسية تنفذ في هيئة تصفية حسابات في النزاعات العائلية .

٣٤ - وعلم المقرر الخاص أن اذاعة أفغانستان أعلنت بلغة باشتو في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ ، أن "لجنة السلم والتطهير لمدينة كابول" قد أمرت بالافراج عن جميع المحتجزين دون قيد أو شرط في أقرب وقت ممكن . وأشارت اللجنة إلى "أنه لا يحق لاي مجموعة أن تعتقل أو تحتجز" الاشخاص ؛ وحثت "كل المجموعات العسكرية التي تستفيد من الحالة السيئة بشتى الاعذار" على أن تحضر السجناء لديها إلى ساحة معينة في كابول وتفرج عنهم بحضور اللجنة . وأبلغ المقرر الخاص كذلك بأن مجموعة الحزب الإسلامي (حكمتيار) قامت ، في بادرة حسن نية من جانب واحد ، بالافراج عن ١٢ سجينا جريحا لديها وسلمتهم إلى اللجنة الدولية للصليب الاحمر في نهاية كانون الثاني/يناير ، آملة بذلك في أن تقوم الحكومة بالافراج عن السجناء المنتمين إلى الحزب السياسي الإسلامي لديها .

٣٥ - ومنذ صدور الادعاءات المتعلقة بتنفيذ عقوبة الاعدام والمذكورة في التقرير المؤقت الذي قدمه المقرر الخاص إلى الجمعية العامة (A/47/656 ، الفقرة ٧٧) ، لم يتلق أي معلومات جديدة تتعلق بإقامة العدل في أفغانستان . وأبلغ المقرر الخاص بعدم وجود نظام قضائي مركزي في البلاد وعدم وجود نظام اتصال فعال بين العاصمة والمقاطعات . وتعمل المحاكم في العادة في إطار نظام قضائي ثلاثي الدرجات يشمل المحاكم المحلية (القطاع) والمحاكم في المقاطعات والمحكمة العليا في كابول . وعلم المقرر الخاص مع ذلك أن الإجراءات والقواعد القضائية الصحيحة لا تتبع فيما قيل ، وأنه ليس هناك اتساق في التسلسل الهرمي القضائي . وعلى الرغم من أن الحكومة

الافغانية قد عينت السيد محمد شاه فازلي رئيساً للقضاة ، تبدو مهامه في الوقت الحاضر ذات طبيعة فخرية إلى حد ما . وينطبق الأمر ذاته على نائب رئيس القضاة ، السيد الحاج مولوي رفيع الله . وفي مقاطعة نغرهار ، أبلغ المقرر الخاص بأن المحاكم تعمل على مستويي القطاع والمقاطعة إلا أنها لا تستطيع إحالة القضايا إلى المحكمة العليا في كابول بسبب عدم وجود حكم مركزي .

٣٦ - وأشار ممثل الحكومة الافغانية ، في بيانه أمام اللجنة الثالثة للجمعية العامة ، إلى الادعاءات بحصول انتهاكات لحقوق الإنسان في أفغانستان ، ذاكرا من جملة أمور ما يلي:

"وعليه ، قد يكون من الحصيف ، نظرا للحالة الاستثنائية التي تعيشها أفغانستان بوصفها وريثة ١٤ سنة من الحرب ، ألا نتوقع العجائب من حكومة دولة أفغانستان الإسلامية على الاقل لمدة قصيرة تبلغ ستة أشهر . وما يؤسف له هو أن الوضع الامني في مدينة كابول في شهر آب/أغسطس من هذه السنة ، لم يسمح للدولة الإسلامية بأن تستقبل المقرر الخاص في تلك المدينة . وإني على ثقة تامة من أنه ، لو قُيّض لهذه الرحلة أن تتم ، لتضمنت محتويات هذا التقرير ، ولا سيما بعض فقراته ، رؤية أكثر واقعية للحالة في بلدي ؛ فالحكم الصارم الوارد على سبيل المثال في الفقرة ١١٦ من التقرير ، كان يقتضي بصورة رئيسية ورشيدة ، الاستناد إلى أدلة أقوى وأثبت أساسا بدلا من الاستناد إلى الاشاعات والمشافهات ." .

٣٧ - وفيما يتعلق بالجزء الخاص بأفغانستان من "التقارير القطرية عن ممارسات حقوق الإنسان لعام ١٩٩٢" ، التي نشرتها وزارة الخارجية في الولايات المتحدة الامريكية ، ناقش المقرر الخاص المسألة مع شهود عيان قدموا مؤخرا من كابول . وأبلغ أن مختلف المجموعات أقامت نقاط تفتيش لها في الشوارع الرئيسية من كابول وأن هناك ٤٢ نقطة تفتيش على الطريق البالغ طولها ١٥٠ كيلومترا بين كابول وجلال آباد . وقال قائد ميداني لرجل أوقف على نقطة تفتيش خارج كابول على الطريق المؤدية إلى بول ايشارخي ، بأن "هذه مملكة مختلفة" . وبالإضافة إلى ذلك ، قيل للمقرر الخاص بأنه لم يتم احترام أي اتفاقات لوقف اطلاق النار وأن النهب لا يزال جاريا على نطاق واسع وأن من السهل أن يتعرض المرء للقتل . وأبلغ أيضا أن أضرارا جسيمة لحقت بعدد من مباني الامم المتحدة في كابول وأن عدة سفارات ومقار دبلوماسية قد أصيبت أيضا بالصواريخ و/أو نهبت . وأشار الاشخاص المشردون القادمون من كابول والذين تسنى للمقرر الخاص أن يقابلهم في مخيمي هادى وممتاز للاجئين قرب جلال آباد ، إلى أنه بالإضافة إلى تعرض منازلهم للقصف المدفعي ونيران مدافع الرشاشة والصواريخ ، فقد قصفت كذلك بالطائرات . وعليه ، لا يستطيع المقرر الخاص في الوقت الحاضر أن يشاطر

ممثل أفغانستان في ما أعرب عنه من آراء في البيان الذي أدلى به أمام اللجنة الثالثة للجمعية العامة .

٢٨ - وأشار المقرر الخاص في تقريره إلى الجمعية العامة ، إلى حالات الاعدام التي نفذت في كابول وجلال آباد وقندهار (انظر الفقرة ٢٥ أعلاه) . وفي هذا الصدد ، يود استرعاء الانتباه إلى مسألتين تتصلان بعقوبة الاعدام بموجب الشريعة الإسلامية ، التمست لجنة الحقوقيين الدولية فيهما رأي السيد م. هداية الله ، وهو محام هندي مشهور كتب نصوصا قانونيا متعددة ، وهما: ما إذا كانت الشريعة تقتضي أن يكون تنفيذ الاعدام علنيا ، وإذا كان الجواب بالنفي ، ما إذا كانت الاعدامات العلنية منافية للشريعة؟

٢٩ - وذكر السيد هداية الله في رده ما يلي:

"استغرق مني بحث هاتين المسألتين بعض الوقت . وفي فصل (الحدّ) في "الهداية" ، ذكر البتر دون غيره . وما تمكنت من أن أجد أي بحث في هذا الصدد في الكتب التي تتناول القانون الإسلامي ، المتوفرة هنا . وفي الهند البريطانية ، لم يكن القانون الجنائي الإسلامي مطبقا . وفي بعض الولايات المسلمة كان مذهب "القصاص" مطبقا ؛ ولم يكن الأمر يتعدى كونه تطبيقا لقانون المعاملة بالمثل - أي العين بالعين والسن بالسن . بيد أنه يمكن لأهل القتيل المطالبة بتطبيق "القصاص" كما يمكن استبعاده والاستعاضة عنه بأي نوع آخر من الترضية عن مقتل الشخص المعني . ووقعت حادثة في أسرتي بالذات ، في ولاية بوهبال المسلمة ، أوردتها في مذكراتي ... بالعبارات التالية:

"... ضُبط المعتدي بالجرم المشهود وحوكم وأدين . وتمثل العقاب في الاعدام بقطع الرأس أو السجن مدى الحياة . وكانت أسرة القتيل تملك خيار المطالبة بالقصاص وقد فعلت ذلك ، وقطع رأس المتهم علنا . وتناهى إليّ أنها كانت المرة الأخيرة التي ينفذ فيها مثل هذا العقاب قبل الاستعاضة عنه بالاعدام شنقا .

"وكانت عقوبة الاعدام تنفذ على نحو مختلف إلى أن شاع الاعدام شنقا . وفي البلدان الإسلامية تطبق عقوبة الرجم حتى الموت على جريمة الزنا ؛ ويشاهد هذا الأمر أحيانا في المملكة العربية السعودية ." .

٣٠ - وفيما يتعلق بحالة الهندوس والسيخ في أفغانستان ، تلقى المقرر الخاص معلومات تتصل بمصيرهم بعد سقوط الحكومة السابقة . واسترعت انتباهه رسالة وجهتها الرابطة الأفغانية الهندوسية لأمريكا الشمالية إلى الأمين العام فيما يخص الاعتداءات

على أفراد جماعات الاقليات ، بما فيها الهندوس والسيخ ، والذين يقيم بعضهم في أفغانستان منذ قرون . وذُكر أن العديد من الهندوس والسيخ قُتلوا في حين هرب آخرون من أفغانستان مخلفين وراءهم أرضهم ومنازلهم وأعمالهم . وذكرت الرسالة أن أفراد أسرهم أُخذوا رهائن لقاء فدية وقتلوا بصورة عشوائية واغتصبت النساء منهم وصودرت منازلهم واحتُلت بكل ما فيها من محتويات وسُلبت أعمالهم ونهبت .

٣١ - ونظراً لعدم تمكن المقرر الخاص من زيارة كابول والاجتماع بالسلطات المختصة ، فهو لا يستطيع أن يؤكد شخصيا صحة الادعاءات المتعلقة بوضع السيخ والهندوس في الوقت الراهن في أفغانستان . بيد أنه أُبلغ أن نسبة تقدر بنحو ٥٠ في المائة من الهندوس الافغانيين والاشخاص المنتمين إلى طائفة السيخ قد غادروا أفغانستان والتمسوا اللجوء في الهند لانهم شعروا بانهم مضطهدون بوصفهم غير مسلمين وبسبب السلب والاعتداءات على أسرهم وهياكلهم أو لانه جرى حثهم صراحة على المغادرة . وذُكر وقوع اعتداءات على هياكل الهندوس والسيخ في جلال آباد وقندهار في أعقاب الاحداث المتصلة بمسجد بابري في آيوديا في الهند ، التي وقعت في أوائل كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ . وأبلغ ممثلو السلطات الباكستانية المقرر الخاص بوضع ترتيب لإنشاء فرقة عمل بالتعاون مع حكومة الهند بغية تسهيل الانتقال الآمن للسيخ والهندوس عبر باكستان في طريقهم إلى الهند .

٣٢ - وفي الفقرة ٨٧ من التقرير المؤقت الذي قدمه المقرر الخاص إلى الجمعية العامة (A/47/656) ، أشار إلى أن لجنة من العلماء كانت بصدد مناقشة ما إذا كان ينبغي السماح ببث أصوات نسائية عبر الاثير . وأُبلغ المقرر الخاص بانه لا يُسمح للمذيعات العمل في التلفزيون أو الاذاعة على حد سواء في أفغانستان .

٣٣ - ولما كان الامر يتعلق بانتهاكات محددة في ميدان حقوق الإنسان ، يود المقرر الخاص ذكر معلومات استرعت انتباهه إليها منظمة غير حكومية مركزها في بيشاور ، باكستان ، تسمى "الرابطة الافغانية لحقوق الإنسان" ، وردت في "تقريرها السنوي لعام ١٩٩٢ - ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣" . وعلى الرغم من أن المقرر الخاص لم يتمكن من التحقق شخصيا من صحة الادعاءات التي بينتها هذه المنظمة ، إلا أنه اعتبر من الضروري استرعاء انتباه لجنة حقوق الإنسان إلى ذلك التقرير . وتبين المعلومات الواردة فيه ، إذا كانت صحيحة ، أنه بدون سيادة القانون والنظام ، لا يمكن صون حقوق الإنسان في حالة طوارئ من مثل تلك التي تسود في الوقت الحاضر في أفغانستان .

حالة أسرى الحرب المنتمين إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا

٣٤ - لا يزال عدد من مجموعات المجاهدين يحتجز عدداً من السجناء السوفيات السابقين ، على الرغم من توقف الأعمال العدائية التي كان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا متورطاً فيها ، وانتهاء وجود ذلك البلد كدولة . وأثناء زيارة المقرر الخاص إلى موسكو تلبية لدعوة من الحكومة الروسية ، ناقش وضع سجناء الحرب السوفيات السابقين مع موظفين رفيعي المستوى من وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الدفاع وعضو من مجلس الاتحاد الروسي الأعلى وعضو من لجنة الجنود الذين قاتلوا في الخارج وأسرى الحرب ، وتلقى قائمة بالجنود السوفيات السابقين بغية المساعدة لأسباب إنسانية ، على اطلاق سراحهم قريبا . وأعربت السلطات الروسية عن استعدادها لاستقبال وفد أفغاني في أي وقت بغية التفاوض بشأن المسألة . وأبلغ المقرر الخاص بأنه ليس هناك أي أفغاني محتجز قسراً في إقليم الاتحاد الروسي وأن السلطات مستعدة لفتح جميع مراكز الاحتجاز أمام التفتيش . وأبلغ أن ٢٦ أفغانيا محتجزون في الوقت الحاضر في سجون اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا ، لارتكابهم جميعا أفعالا إجرامية .

٣٥ - وأبلغت السلطات الروسية المقرر الخاص أنها لا تطالب بعودة الجنود السوفيات السابقين على نحو آلي إلى روسيا ، بل بأن يسمح لممثلين من اللجنة الدولية للصليب الأحمر بمقابلتهم على انفراد ، كيما يعربوا عن رغباتهم بشأن المكان الذي يودون الذهاب إليه بمحض ارادتهم . ويتمثل الشرط الوحيد في أن يسمح لفرد من أفراد الأسرة المقربة بزيارة السجين السابق في مكان إجراء المقابلة وللتمكن من التعرف إليه . وأبلغ المقرر الخاص بالتهديدات المتكررة التي تطلقها مجموعات المجاهدين بقتل أسرى الحرب السوفيات السابقين الذين تعتقلهم . وأتى المقرر الخاص أثناء زيارته لأفغانستان وباكستان ، على ذكر موضوع أسرى الحرب أمام ممثلي بعض الأحزاب السياسية ، الذين أعربوا عن استعدادهم للتفاوض بشأن المسألة في انتظار استيفاء عدد من الشروط .

جيم - المشاكل المتعلقة بالتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بما فيها مسألة تعمير البلد

٣٦ - في البيان الذي أدلى به نائب وزير الشؤون الخارجية الأفغاني ، السيد حميد خرزاي ، بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ أمام الجمعية العامة بشأن البند ١٤١ من جدول الأعمال والمتعلق بتقديم مساعدة دولية طارئة لتعمير أفغانستان المنكوبة بالحرب ، وصف الحالة الاقتصادية في بلده على نحو مأساوي ، ذاكرا أنه "لم يعد من

وجود حتى لأدنى ظروف الحياة التي قد تشير إلى أي نشاط اقتصادي أو إنمائي أثناء السنوات العديدة الماضية ، ... فلا طرقات ولا خدمات صحية ولا وسائل اتصال ولا مدارس للأطفال أو البالغين ... ولا كهرباء في المنطقة بكاملها" . وباتت الشموع تعتبر وسيلة من وسائل الترف . ومعظم الناس عاطلون عن العمل يتسكعون على الأرصفة . وقد دمرت الحرب ما يزيد على ٠٠٠٠ ٢٠٠ فدان من الغابات وما يفوق ٠٠٠ ٤٣ فدان من الكروم ، وتم القضاء على ٥,٥ مليون رأس من القطعان والماشية ، وأصيب نحو ٠٠٠ ٣ مبنى مدرسي ، و١٢٠ مركزاً صحياً و٢٠ مستشفى بأضرار جسيمة . وأشار نائب الوزير إلى الحاجة لتقديم المساعدة الملحة فيما يتعلق بوقود التدفئة والغذاء والمأوى والرعاية الصحية الأولية والاستمرار في برنامج إزالة الألغام .

٣٧ - واستجابة لهذا النداء ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١١٩/٤٧ المتعلق بالمساعدة الدولية الطارئة لتعمير أفغانستان المنكوبة بالحرب . وتبعه النداء الموحد الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تقديم مساعدة إنسانية طارئة لأفغانستان تبلغ ١٣٨,١ مليون دولار أمريكي ، والموجه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ويهدف إلى توفير العمل الإنساني "لمؤازرة الحياة" في مجالات من مثل ازالة الألغام والمساعدة على العودة الطوعية إلى الوطن والمعونة الغذائية ، والصحة ، وتوريد المياه ، ومعونة المرافق الصحية ، وعوامل الانتاج الزراعي وغير ذلك مما يحتاجه الشعب الإفغاني . وقد بدأت النداءات التي وجهتها الأمم المتحدة تؤتي ثمارها: فالولايات المتحدة الأمريكية والسويد وباكستان والنرويج هي من بين البلدان التي تعهدت بتقديم الأموال والسلع . وأشار رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية ، السيد رباني ، إلى أن جمهورية إيران الإسلامية ستعطي أفغانستان قرضا بقيمة ٥٠ مليون دولار .

٣٨ - وتبين المعلومات الواردة أعلاه أن التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ليس مضمونا في الوقت الحاضر في أفغانستان وأنه لا يمكن التفكير بالتمتع بمجرد الحد الأدنى من هذه الحقوق أثناء فترة الشتاء الحالية وفي المستقبل القريب ، ما لم يكن هناك برنامج دولي موسع في هذا الشأن . كذلك تستدعي عملية إزالة الألغام التي تتسم بأهمية قصوى ، بذل مزيد من الجهود الدولية التي ينبغي أن تتكثف بعد انقضاء فصل الشتاء .

دال - الحق في تقرير المصير

٣٩ - إن حدوث أي تغيير في البلد ، هو رهن بوجود استقرار سياسي ، بما في ذلك إرادة سكانه ورجال السياسة فيه ، الرامية إلى الحفاظ على وحدة البلد واقامة حكومة مركزية فعلية . وفي الوقت الذي تبدو فيه وزارة الخارجية الأفغانية ، إذا ما نظر

إليها من الخارج ، أنها تعكس معالم حكومة مركزية ، فهي في الواقع تعطي صورة مضللة ، إذ ليست هناك حكومة مركزية فعلية تمثل ، حقا جميع القوات السياسية وفئات السكان في البلد ولا يزال نزاع مسلح على السلطة مستمرا ، بين قوات حكومية ومجموعات عسكرية يترأسها زعماء سياسيون وقادة ميدانيون بل هناك نزاع على أسس اثنية أو دينية .

٤٠ - وذكر المقرر الخاص في تقريره المؤقت المقدم إلى الجمعية العامة ، في سياق الحق في تقرير المصير ، الطريق السياسي كأسلوب يتبع في أفغانستان لممارسة الحق في تقرير المصير ، على النحو المذكور في الفقرات من ٩٩ إلى ١٠٥ من التقرير (A/47/656) .

٤١ - وشكل اتفاق بيشاور المبرم في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٢ ، الاساس الذي قام عليه مجلس القيادة برئاسة السيد برهان الدين رباني الذي سيكون أيضا رئيس الدولة خلال الشهور الاربعة القادمة ، بعد انقضاء شهري ولاية اللجنة الخاصة بنقل السلطة . وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، أُعلن أن مجلس "شورى أهل الحل والعقد" سينعقد لانتخاب الحكومة .

٤٢ - وأشارت الحكومة إلى أنه تم إنشاء لجنة خاصة بدعوة مجلس الشورى إلى الانعقاد (لجنة الدعوة للانعقاد) ، تتألف من ممثلين عن كل حزب من الاحزاب التسعة التي كانت عضوة في مجلس القيادة . ولم تتمكن اللجنة من انجاز عملها في نهاية ولاية السيد رباني التي دامت أربعة شهور ، فقرر مجلس القيادة تمديد ولايته كرئيس لمدة ٤٥ يوما إضافياً ، أي حتى ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ . وخلال هذه الفترة ، ارسلت أفرقة اشراف "إلى أقاليم مختلفة" للاشراف على عملية انتخاب الممثلين لمجلس الشورى ، الذي انعقد في نهاية المطاف في ٢٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ . وأكدت الحكومة أن جميع الاحزاب السياسية التسعة قد عيّنت ممثلين في أفرقة الإشراف . وقاطع عدد من مجالس الشورى الاقليمية مجلس شورى أهل الحل والعقد ، الذي اعترفت به الحكومة . وعللت ذلك بأن بعض الممثلين لم ينتخبوا وفقا للاجراءات المتفق عليها . كما اعترفت الحكومة بحدوث عدد من المخالفات الإجرائية . وقيل إن مجموع عدد الاعضاء في مجلس الشورى وصل إلى ١ ٣٣٦ ، وفقا للتصنيف التالي:

أعضاء منتخبون من دوائر انتخابية مختلفة	٩٥٩
أعضاء منتخبون من البدو	٨٥
أعضاء مدعوون من ضمن الشخصيات البارزة	٤٥
أعضاء عينهم رئيس الدولة	٥٢
أعضاء عينتهم أحزاب مجاهدين الثمانية (ما عدا حزب الجهاد الإسلامي الافغاني)	١٦٨

أعضاء من لجنة الدعوة للانعقاد	١٨
أعضاء من مجلس القيادة	٩

٤٣ - وصرحت الحكومة بأنه لم يشترك جميع أعضاء مجلس الشورى في مداولاته . ومن بين الـ ٢٣٠ عضوا ممن لم يحضروا الجلسة ، كان غياب ممثلين من الحزبين السياسيين ، الحزب الاسلامي وحزب الوحدة ، ملحوظا جدا . وقاطع زعماء خمسة أحزاب من أصل احزاب المجاهدين التسعة ، مجلس شورى أهل الحل والعقد ، الذي كان مكلفاً ، بانتخاب الرئيس والموافقة على الدستور المؤقت وتعيين برلمان مؤقت . وحصل السيد رباني ، الذي كان المرشح الوحيد للرئاسة ، على ٩١٦ صوتا . وأدى القسم الرسمي في الجلسة الاخيرة لمجلس الشورى . وكان هناك ٥٩ صوتا سلبيا . وكُلِف البرلمان الذي كان ٢٠ في المائة من أعضائه من ضمن ممثلي المقاطعات الذين انتخبوا للاشتراك في مجلس الشورى ، بمهمة صياغة مشروع دستور والموافقة عليه .

٤٤ - ودُعي ممثلو الامم المتحدة لحضور جلسة مجلس شورى أهل الحل والعقد ولكنهم لم يتمكنوا من تلبية هذه الدعوة لأسباب فنية . لذا لم تتمكن الامم المتحدة من الاشراف على مجلس الشورى أو مراقبته .

٤٥ - ووجهت سبعة أحزاب من أصل الاحزاب السياسية التسعة ، اعتراضات شديدة ضد مجلس شورى أهل الحل والعقد ، متمسكة بأنه لم يراع تقاليد وإجراءات وأساليب الانتخابات الافغانية . وأشارت إلى أن صندوق الاقتراع الذي كانت توضع فيه بطاقات الاقتراع السلبية قد نُحي وأنه "اقتيد حتى أصحاب المتاجر والحراس وسائقو السيارات ، إلى القاعة للتصويت" . وادعي أن عددا يزيد على ٤٠٠ شخص غادروا القاعة وبأيديهم بطاقات الاقتراع دون أن يصوتوا . كما أُعرب عن اعتراضات لأن الرئيس كان مخولا لاختيار ٥ في المائة من أعضاء مجلس الشورى في حين أنه كان بامكان مجلس القيادة اختيار ١٥ في المائة ، وأنه لم يكن هناك سوى حزبين سياسيين ممثلين حقا . وأعرب أيضا عن ادعاءات عديدة تتعلق بعمليات ارشاء المشتركين . وأُبلغ المقرر الخاص أن أقاليم كونار ولغمان ونانغرهار ، رفضت كليا مجلس الشورى .

٤٦ - وتمكن المقرر الخاص من الحصول على شريط فيديو سجلت فيه مراحل انتخاب مجلس شورى أهل الحل والعقد . وتمكن من ملاحظة أنه لم يكن هناك إلّا صندوق اقتراع واحد يحمل صورة للسيد رباني . ووفقا للترجمة ، كان الصندوق الثاني ، الذي عُرض بعد انتهاء عملية الانتخاب ، مخصصا لفرز الأصوات وهي مرحلة لم تسجل على الشريط . وأُبلغ المقرر الخاص أنه عندما أعلنت وسائل الإعلام انتخاب السيد رباني ، لم يكن أحد قد شاهد عملية فرز الاصوات . ولاحظ المقرر الخاص عدم وجود النساء في الحضرة . وذكر

المقرر في الفقرة ١٠٥ من تقرير المؤقت المقدم إلى الجمعية العامة (A/47/656) ، أن عددا من الاشخاص الذين تناقش المقرر معهم في مسألة مجلس الشورى ، صرحوا بأن المجلس سيتألف من رجال الدين فقط . وتمكن المقرر الخاص عند استعراضه لشريط الفيديو المسجل من ملاحظة أن رجال الدين كانوا المتحدثين الوحيدين في مجلس الشورى .

٤٧ - ويمكن أن يكون مجلس شورى أهل الحل والعقد ونتيجته بمثابة "الامر الواقع" السياسي ولكنهما أديا إلى نشوء معارضة سياسية مسلحة وغير مسلحة على السواء . وتسبب ذلك في تجديد النزاع المسلح وكذلك المحاولات لحل الازمة عن طريق المفاوضات . فقد اجتمع ممثلون عن سبعة أحزاب في جلال آباد في ٣٠ و٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ لمناقشة إمكانية التوصل إلى حل . وقدم بير سيد أحمد غيلاني ، زعيم الجبهة الاسلامية الوطنية الافغانية ، الذي اشترك في الاجتماعات ، اقتراحا لاعتماد حل سياسي . ودعا الملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية جميع الزعماء السياسيين الافغانيين إلى عقد اجتماع بغية تسوية خلافاتهم . كما قدم ملك أفغانستان السابق ظاهر شاه والحزب الاسلامي اقتراحات لاعتماد حل سياسي (انظر المرفقات من الاول إلى الرابع الملحقة بهذا التقرير والمرتبة ترتيبا زمنيا) .

٤٨ - وأُبلغ أن مجالس شورى مختلفة ، لا يعكس تكوينها تكوين الحكومة في كابول ، هي التي تتولى المهام السياسية في المقاطعات . ولا يمكن اعتبار الحالة السياسية في أفغانستان مستقرة وفعالة ما دام ليس هناك هيكل متفق عليه للمشاركة في السلطة .

هاء - حالة الاطفال الافغانيين في اقليم جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا

٤٩ - وفيما يتعلق بحالة أسرى الحرب في الاتحاد السوفياتي سابقا ، لفت محادثو المقرر الخاص انتباهه مرارا ، إلى حالة الاطفال الافغانيين في روسيا . وخلال زيارته لموسكو ، أجرى مناقشة وافية حول الموضوع مع ممثلي السلطات الروسية . وأُبلغ المقرر الخاص أن ٥٢ طفلا أفغانيا يدرسون ، حاليا في معاهد تعليمية في اقليم الاتحاد الروسي . وعلم أن ٧٥٠ طفلا قد جلبوا إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا ، للدراسة بناء على اتفاق ابرم بين الحكومتين في عام ١٩٨٥ . وأن عدداً مماثلا تقريباً قد قدم في عام ١٩٨٦ . وأبلغ المقرر الخاص أن هناك مدرسة داخلية واحدة في كل من موسكو وفولغوغراد في منطقة كراسنودار وفي طشقند وفي طاجيكستان (بالقرب من دوشنبه) وفي قيرغيزستان ومدرستين داخليتين في كازاخستان ، حيث يتلقى الاطفال الافغانيون تدريبا مهنيا ، خاليا من التوجيه الايديولوجي ، وذلك تنفيذا

لجزء من برنامج المساعدة الإنسانية المقدم إلى اليتامى ، ومنح الأطفال بعد ذلك مساعدات عند التحاقهم بالمدارس الثانوية والدراسات العليا . وأعرب ممثلو السلطات الروسية عن استعدادهم لإرسال الأطفال الذين يدرسون في اقليم الاتحاد الروسي إلى أفغانستان على الفور ، علما بأنهم قد تسلموا أيضا طلبا رسميا من الحكومة الأفغانية بعدم إرسال الأطفال إلى بلدهم نظرا للحالة السائدة في كابول . كما أعربوا عن استعدادهم التام لمعالجة المشاكل الانسانية ، ولاستقبال الوفود وفتح أبواب جميع المدارس التي يدرس فيها الأطفال الأفغانيون ، من أجل التفتيش .

ثانيا - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

٥٠ - منذ أن قدم المقرر الخاص تقريره إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثامنة والاربعين ، طرأ تغيير جذري على الحالة السياسية في أفغانستان . فقد سلّمت الحكومة السابقة مقاليد السلطة ، بطريقة سلمية ، إلى مجلس ائتلاف بيشاور في الفترة ما بين نيسان/ابريل - أيار/مايو ١٩٩٢ .

٥١ - بيد أنه نشبت اشتباكات متزايدة العنف ، إثر انتقال السلطة بين مجموعات مسلحة من أحزاب سياسية مختلفة . ولم تنفذ ، في نهاية المطاف ، خطة الامم المتحدة للسلام المؤلفة من خمس نقاط والتي وضعها الامين العام . ووزعت سلطات الدولة وفقا للمخطط الذي حدده اتفاق بيشاور المبرم في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٢ . ويمثل هذا الاتفاق ، إلى حد ما ، الخطوط التوجيهية السياسية لسياسات الحكومة الجديدة .

٥٢ - وانعقد مجلس شورى أهل الحل والعقد في نهاية عام ١٩٩٢ . بيد أن سائر المجموعات لم تكن ممثلة ولم تكن مؤيدة للاجتماع كما أنها لم تعترف عموما بقرارات هذا المجلس . وعين مجلس الشورى السيد برهان الدين رباني ، رئيسا لدولة أفغانستان الاسلامية . وكلف المجلس البرلماني ، الذي يتألف من أعضاء من مجلس الشورى ، بمهمة صياغة الدستور . ووجهت اعتراضات على شرعية مجلس الشورى واجراءاته . وفي حال عدم وجود دستور مكتوب ، لا يمكن الحكم على شرعية مجلس الشورى وصلاحيته السياسية ، إلّا من خلال القواعد المنصوص عليها في القرآن . ويبدو أن اعتبار مجلس الشورى هو مجلس "الامر الواقع" ، قد أوقع الشقاق في صفوف السكان في البلد ، وأدى إلى نشوب موجة جديدة من العنف وحال دون بلوغ حل سياسي سلمي .

٥٣ - وتتنازع ، في الوقت الحالي ، أحزاب عسكرية وأحزاب مكونة على أساس قبلي أو ديني على السلطة السياسية ، مما أدى إلى عدد لا يحصى من الخسائر في الارواح والممتلكات . وحتى مباني الامم المتحدة في كابول تعرضت إلى أضرار جسيمة . وأُبلغ أن الاضرار التي حدثت في الاسبوع الثالث من شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، تعدت تلك التي حدثت خلال الـ ١٣ سنة الاخيرة . وقتل موظفون من الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ، ممن كانوا يقدمون مساعدات إنسانية للشعب الافغاني ، بطريقة وحشية . والسلطة السياسية في المقاطعات تتولاها مجموعات مختلفة ، لا تطابق بالضرورة القرارات التي اتخذتها الحكومة في كابول أو تتفق معها . وهناك خطر يتمثل في كون النزاع المسلح الذي يدور حاليا في كابول لا يقتصر على العاصمة .

٥٤ - وأعربت الحكومة عن عزمها على التقيد بصكوك حقوق الإنسان الدولية التي أفغانستان هي طرف فيها ، واحترامها . وتعتبر مشاركة الوفد الافغاني في أعمال لجنة مناهضة التعذيب في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، إحدى الدلائل التي تعكس هذا العزم .

٥٥ - ولم يتمكن المقرر الخاص من زيارة كابول للمرة الثانية على التوالي . ولم يتلق ردا على الطلب الذي تقدم به لزيارة كابول في نهاية شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ . وأعدت تقاريره عن حالة حقوق الإنسان الراهنة في العاصمة ، بناء على شهادات غير مباشرة . ويشكل المشردون العديدون ، الذين هربوا من العاصمة بسبب تدهور حالة حقوق الإنسان فيها ، إحدى المصادر التي وردت منها المعلومات عن الحالة في كابول . وتفيد شهاداتهم بأن حياة الناس والممتلكات غير محترمة في كابول ، على الرغم من الأمر الحكومي الذي صدر مؤخرا لمكافحة النهب . ويجب على جميع المقاتلين احترام اتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ .

٥٦ - وتسلم المقرر الخاص معلومات موثوقة ، تتعلق بوجود ما يقارب الـ ٥٠٠ ١ سجين ، احتجزتهم مجموعات مجاهدين مختلفة ويُجهل مصيرهم . وبالاضافة إلى ذلك ، لم ترد أي معلومات توضيحية بعد عن مصير السجناء السوفيات ولا عن مصير الذين اختفوا بعد الفترة ما بين عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ . ولم يساعد اكتشاف قبر جماعي في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ في حرات على توضيح المسألة كليا حتى الآن .

٥٧ - إن الحالة الاقتصادية في البلد بأجمعه ، هي من دواعي القلق الشديد والتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، بما فيها الحق في التعليم ، غير مضمونه . ولا يمكن التمتع بحد أدنى من هذه الحقوق إلّا من خلال المساعدة التي تقدمها المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية ، التي يقر لها المجتمع العالمي بالفضل لما قامت به بالفعل من أنشطة حتى الآن . ولكن أنشطتها هي رهن بأمن البلد .

٥٨ - ودخلت عملية ممارسة الحق في تقرير المصير للشعب الافغاني مرحلة جديدة بعد سقوط الحكومة السابقة: فالمادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تنص على أن لجميع الشعوب الحق في تقرير مركزها السياسي بحرية . وكما نص قرار الجمعية العامة ١٣٧/٤٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، فإن الطريقة الرئيسية للتعبير عن ممارسة الحق في تقرير المصير ، هي الانتخابات الدورية والنزيهة . ونظرا للحالة السائدة حاليا في أفغانستان ، فلم تتم انتخابات كهذه (انظر تقرير الأمين العام عن تعزيز فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة ، A/47/668) . ولايرغب المقرر الخاص في الاعتراف بأن نتائج مجلس شورى أهل الحل والعقد الذي انعقد في الفترة ما بين ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و١ كانون الثاني/

يناير ١٩٩٣ ، تشكل أساس متينا لتطور سياسي في البلد يكون خاليا من العمليات المسلحة .

٥٩ - ويبدو أن اتخاذ القرار بشأن المركز السياسي للبلد لا يزال يتوقف على نتائج النزاع المسلح على السلطة السياسية الذي كانت خطة السلم المؤلفة من خمس نقاط التي وضعها الامين العام ، قد حاولت منع حدوثه .

٦٠ - ومن المعالم الجديدة في النزاع على السلطة ، هو طلب المجموعات الاثنية غير البشتون ، المشاركة في السلطة . وأدى هذا الطلب إلى ظهور مناقشات بشأن مسألة اقامة الهيكل المحتمل للبلد على أسس اتحادية . ولكن النظام الاتحادي ، يقتضي توافر إطار ديمقراطي .

٦١ - وما برحت حالة حقوق الإنسان في أفغانستان تؤثر على السلم والامن في المنطقة ، ولا تزال مدعاة للقلق بالنسبة للسلم والامن الدوليين .

باء - التوصيات

٦٢ - يرغب المقرر الخاص في إعادة تاكيد التوصيات التي وردت في الفقرات ١٣٠ و١٣١ و١٣٣ و١٣٤ و١٤٠ و١٤١ و١٤٢ و١٤٣ من تقريره المؤقت المقدم إلى الجمعية العامة (A/47/656) ، على النحو المذكور في الفقرات من ٦٣ إلى ٧٠ أدناه .

٦٣ - ينبغي في المرحلة الراهنة للنزاع في أفغانستان احترام القانون الإنساني بدقة: بمعنى عدم شن هجمات على المناطق والمنازل المأهولة ، وعلى المستشفيات ؛ كما ينبغي احترام الحكم الوارد في المادة ١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة الذي يحث على تجنب "الانتهاكات الجسيمة" .

٦٤ - ينبغي إلزام أفغانستان باصدار إعلان على أساس المادة ٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المتعلقة بحقوق الإنسان في حالات الطوارىء) كما ينبغي دعوة الحكومة إلى التقيد بالمادة ٤ بشكل صارم .

٦٥ - ينبغي السماح للجنة الدولية للصليب الاحمر بزيارة أماكن الاحتجاز المنظمة من قبل المقاتلين أو السلطات الحكومية حيثما كانت تلك الاماكن ، مثلما سمح للجنة بأن تفعل ذلك من قبل الحكومة السابقة .

٦٦ - ينبغي ألا تتجاوز مدة الاحتجاز رهن التحقيق أو الاحتجاز الاحتياطي فترة معقولة . إذ ينبغي إطلاق سراح الأشخاص الذين يتعرضون لهذا الضرب من الاحتجاز أو تقديمهم لمحاكمة عادية . كما ينبغي معاملتهم بما يتمشى وقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء .

٦٧ - ينبغي عدم التمييز ضد اللاجئين الذين كانوا مرتبطين بالحكومة السابقة والذين ينطبق عليهم العفو وذلك فيما يتعلق بالحصول على حق اللجوء السياسي إلى أن يقتنعوا بأنهم لن يتعرضوا للتنكيل بهم لدى عودتهم أو لخطر في أي مكان آخر .

٦٨ - ينبغي ، احتراما لقيم الدين الإسلامي السامية . دعوة حكومة أفغانستان إلى قبول الخدمات الرصدية أو الاستشارية من قبل الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان من أجل تحقيق استقرار حالة حقوق الإنسان في البلد . وينبغي توخي حماية الأقليات ، وذلك كجزء من قوانين الإسلام الأساسية بصفة خاصة .

٦٩ - ينبغي توفير مزيد من الأموال لعملية السلام المعروفة الآن بعملية الأمم المتحدة لتنسيق برنامج المساعدة لأفغانستان لتمكينها من رصد التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وكذلك الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أفغانستان .

٧٠ - ينبغي التوسع في دراسة حالة حقوق الإنسان في أفغانستان كما ينبغي دعوة الحكومة الجديدة إلى التعاون مع الأمم المتحدة في هذا الصدد .

٧١ - إن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان ، بعد انقضاء فترة ١٤ عاما من الحرب ، تدهورت فيها البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية للبلد ، تعتمد أساسا على الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي في البلد . ولا يمكن تحقيق ذلك ، فيما يبدو ، إلا بعد استقرار الحالة السياسية في البلد بطريقة ديمقراطية . وعملية الاستقرار رهن بوجود هيكل ديمقراطي يقوم على أساس المشاركة في السلطة خاص بحكومة مركزية تمثل جميع العناصر الديمقراطية والاثنية في البلد . كما تقتضي الحكومة المركزية وجود قاعدة سلمية على الصعيدين المحلي والاقليمي .

٧٢ - ويمكن للأمم المتحدة مساعدة أفغانستان في بلوغ هذا الهدف عن طريق تعزيز فعالية مبدأ اجراء انتخابات دورية ونزيهة . وينبغي دعوة حكومة أفغانستان إلى البدء بعملية كهذه في إطار للمساعدة التقنية والاستشارية تقدمه منظومة الأمم المتحدة .

٧٣ - وينبغي أن يطلب من العناصر السياسية في البلد تشكيل هيئة تمثل جميع فئات المجتمع الافغاني ، وتكلف بمهمة صياغة دستور تحتل فيه حقوق الإنسان والحريات الاساسية مركزا بارزا .

٧٤ - وينبغي تطبيق قانون العفو العام ، الذي أُعلن عنه بالفعل ، دون أي تمييز . وينبغي الافراج عن السجناء المحتجزين دون محاكمة في الاقليم الافغاني ، بلا قيد أو شرط . إن احتجازهم كرهائن يتنافى وجميع معايير حقوق الإنسان . وبشكل خاص ، ينبغي الافراج عن سجناء الاتحاد السوفياتي سابقا ، المحتجزين ، في الوقت الحاضر ، خلافا للقانون الانساني الدولي ، وأن تتاح لهم الفرصة للسفر إلى البلد الذي يختارونه .

٧٥ - وينبغي البدء بالبحث ، على نحو منتظم ، عن مكان وجود المختفين .

٧٦ - وينبغي أن يدعم المجتمع الدولي عملية إعادة اللاجئين الافغانيين الى بلدهم ، الذين يقارب عددهم الاربعة ملايين نسمة . وبصورة خاصة ، ينبغي بذل جميع الجهود للتصدي للصعوبات التي يواجهها المشردون داخليا . وفي هذا السياق ، يجب استئناف عملية إزالة الالغام بنشاط إذ أنها تسهم ، الى حد كبير ، في ضمان الحق في الحياة .

٧٧ - وينبغي دعوة الحكومة الافغانية للتعاون مع المقرر الخاص بغية تقديم صورة كافية وصحيحة عن حالة حقوق الإنسان في افغانستان الى الامم المتحدة .

المرفق الاول

برنامج عملي للمساعدة على ايجاد حل للنزاع الجاري في وطننا

(اقترحه ملك افغانستان السابق ، ظاهر شاه)

روما ، ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣

بسم الله الرحمن الرحيم

إن النزاع الذي دام ١٤ عاما ، والذي يعتبر من أطول وأكثر النزاعات سفكا للدماء ، التي شهدها العصر الحديث ، تسبب في معاناة الشعب الافغاني من البؤس والالم والحزن العميق كما أدى الى مقتل عدد يزيد على نصف مليون أفغاني . وأصبح عشرات آلاف من الافغانيين معوقين أو عاجزين . وأكره القتال الملايين من رجالنا على مغادرة وطنهم . ولا يزال الملايين من الافغانيين يعيشون في مخيمات اللاجئين في باكستان وايران المجاورتين . والتمس آخرون عديدون الملاذ في الهند وأوروبا والولايات المتحدة الامريكية وفي مناطق أخرى .

ودمر هذا النزاع الطويل والمرير البنية التحتية العامة والخاصة في أفغانستان على السواء . والرعاية الصحية والتعليم وغيرها من المرافق الاجتماعية ، معدومة عمليا بالنسبة للاغلبية العظمى من الشعب الافغاني . وانهار اقتصاد الدولة كليا .

وسئم الشعب في أفغانستان ، الذي عانى طويلا ، النزاع الجاري في وطن أجدادهم وهو نزاع يعرض الآن بقاء وطننا بالذات للخطر ؛ ولا يجوز لنا بل لا يمكننا أن نسمح باستمراره .

وهم في انتظار نهاية هذا النزاع: نهاية تضمن حقوقهم الشرعية والوحدة الوطنية في أفغانستان مسلمة وموحدة وحرة ومستقلة .

وأثبتت حوادث الشهور الثمانية الاخيرة ، جليا ، أن هناك استخفافا كليا بمصالحنا الوطنية ؛ فاتخاذ القرارات يجري دون أي اعتبار للشعب الافغاني ، ولا يزال النزاع الاناني على السلطة السياسية مستمرا ، والتدخلات الاجنبية سائدة في البلد .

وترتب على ذلك ، معاناة ودمارات لا تحصى . وقد آن الاوان لكي تُحترم ارادة الشعب وأن تكون جميع الجهود موجهة لبلوغ حل عادل وعملي يغي بتطلعات أغلبية سكان وطننا .

فلكي يوضع حدّ للمأساة في أفغانستان ، لا بد من تطوير عملية سياسية شرعية وتعزيزها بحيث تساعد الشعب الأفغاني على ممارسة الإرادة الحرة التي ترمي الى بلوغ هذا الهدف النبيل .

واعترافا بالضرورة الحيوية لعملية كهذه ، اقترح ، بوصفي الخادم الأبدي للشعب الأفغاني ، برنامجا عمليا يساعد على ايجاد حل للنزاع الجاري في وطننا .

وانطلاقا من المسؤوليات الاسلامية والوطنية ، اقترح هذا البرنامج لمساعدة الشعب الأفغاني ، لكي يكلل كفاحه الطويل من أجل السلم وتقرير المصير بالنجاح .

والبرنامج الذي اقترحه هو عملية متعددة المراحل ترمي ، إلى الفراغ من اقامة حكومة جديدة ذات قاعدة واسعة في أفغانستان ؛ أي حكومة منتخبة تعتبر شرعية ومقبولة في نظر الأغلبية العظمى من الشعب الأفغاني وذات مصداقية بالنسبة للمجتمع الدولي ، لا سيما بالنسبة للذين هم على استعداد لتقديم مساعدة الى الشعب في أفغانستان في جهوده الرامية الى اعادة بناء بلدنا الذي طالما دمرته الحرب .

ونظرا لما أكنه من احترام كبير لقيم الشعب الأفغاني الإسلامية والوطنية والتقليدية العظيمة ، اقترح كخطوة أولى رئيسية من البرنامج ، دعوة المجلس الأكبر للطوارئ للشعب الأفغاني (مجلس لويا جيرغه للطوارئ للشعب الأفغاني) الى الانعقاد .

والهدف الرئيسي لمجلس لويا جيرغه للطوارئ ، هو تأمين فرصة للممثلين الحقيقيين لجميع الفئات الأفغانية ، بغية الاشتراك في انتخاب رئيس الدولة والتصديق على حكومة مؤقتة يقترحها رئيس الدولة المنتخب حديثا لتحكم في وطننا الحبيب الى أن تجري الانتخابات لاختيار حكومة أفغانية جديدة تحت اشراف الأمم المتحدة .

وتبدأ العملية التي اقترحها ، بتشكيل لجنة تنظيم تتكون من الشخصيات البارزة وذات النفوذ الأفغانية ، عن طريق الحوار والتفاهم فيما بين الأفغانيين ، تكون مهمتها تقديم المساعدة في وضع خطة لعقد مجلس لويا جيرغه للطوارئ .

واحتراما لإرادة الشعب الأفغاني الحرة ، اقترح أن يتم تشكيل مجلس لويا جيرغه للطوارئ كجزء من البرنامج التالي الثلاثي المراحل:

١ - تشكيل لجنة تنظيم تتألف من الشخصيات البارزة الجديرة بالثقة والمحترمة على نطاق واسع وذات النفوذ عن طريق حوار فيما بين الأفغانيين تدعمه الأمم المتحدة ، للمساعدة في وضع خطة لعقد مجلس لويا جيرغه للطوارئ للشعب الأفغاني .

وينبغي أن تمهد هذه الخطة ، الموضوعة بالتعاون الوثيق للأمين العام للأمم المتحدة ، الطريق لتشكيل مجلس لويا جيرغه للطوارئ الجدير بالثقة والمنظم تنظيما حسنا .

وينبغي عندئذ أن تساعد لجنة التنظيم الأمم المتحدة في الحصول على كل من الدعم والموافقات اللازمة لتنفيذ خطتها لعقد مجلس لويا جيرغه للطوارئ ، تشترك فيه جميع الأطراف المشاركة في النزاع الأفغاني وغيرها من الفئات في المجتمع الدولي التي يهمها أمر إعادة السلم والحق في تقرير المصير إلى الشعب الأفغاني .

٢ - ويمكن للجنة التنظيم عندئذ ، كمتابعة للخطة الموضوعة خلال المرحلة الأولى من هذا البرنامج المقترح ، دعوة مجلس لويا جيرغه للطوارئ إلى الانعقاد .

وكما ذكرت سابقا ، سينتخب هذا المجلس رئيس الدولة ويصدق على حكومة مؤقتة يقترحها رئيس الدولة لتحكم في أفغانستان الى أن يتم اجراء انتخابات لاختيار حكومة أفغانية جديدة تحت اشراف الأمم المتحدة .

وسيحدد المندوبون في مجلس لويا جيرغه للطوارئ أيضا ، مهام وواجبات الحكومة المؤقتة ومدة ولايتها .

وبينما تحكم الحكومة المؤقتة البلد خلال ولايتها ، ستكون مهامها وواجباتها الرئيسية ، صياغة دستور جديد وإعادة النظام الى نصابه ، وضمان الأمن ، وتهيئة الظروف اللازمة لمساعدة شعب أفغانستان في البدء بمهمة إعادة بناء البلد وتشجيع عودة اللاجئين الأفغانيين من الخارج . وإضافة الى ذلك ، ستتولى الحكومة المؤقتة ، خلال ولايتها ، مهمة صياغة مشاريع قواعد واعداد جدول لانتخابات تشرف عليها الأمم المتحدة .

٣ - عندما تنجز الحكومة المؤقتة المهام والواجبات التي كلفها بها مجلس لويا جيرغه للطوارئ ، سيوجه عندئذ رئيس الدولة دعوة الى مجلس لويا جيرغه التقليدي للشعب الأفغاني الى الانعقاد .

وستكون مهام هذا المجلس ، مناقشة مشروع الدستور والتصديق عليه والموافقة على ما قدمته الحكومة المؤقتة من اقتراحات كالقواعد وجدول الانتخابات التي ستشرف عليها الأمم المتحدة .

وستؤمن عندئذ هذه الانتخابات للشعب في أفغانستان فرصة ممارسة ارادتهم بحرية وحقوقهم الشرعية في انتخاب رئيسهم وحكومتهم .

واعتقد أنه مع انجاز هذه العملية السياسية التدريجية التي اقترحتها في هذه الفترة الحاسمة من تاريخ أفغانستان ، سيحيي الشعب المسلم المحب للحرية في وطننا الحبيب ، القيم الإسلامية والوطنية والسياسية التي تجمعنا معا كأمة واحدة . وسيضمن الإنجاز الناجح لهذا البرنامج إعادة إقرار السلم والراحة والتعايش ، وهي أمور ضرورية في أفغانستان لحماية رفاهية وكرامة شعبنا الباسل .

وندعو الله العلي القدير أن يساعد الأمة الأفغانية على النجاح في إنجاز هذه المهمة الإسلامية والوطنية والإنسانية .

المرفق الثاني

اقتراح لإيجاد حل

(الحزب السياسي الإسلامي ، الافغاني "حكمتيار")

ينبغي أن تشكل الأطراف ، بعد التشاور المتبادل ، حكومة مؤقتة لمدة ستة أشهر . ولا يجوز لأعضاء المجلس المؤقت الاشتراك في الانتخابات الخاصة بانتخاب البرلمان والحكومة .

وينبغي تشكيل لجنة انتخابية رسمية لاجراء انتخابات في غضون الشهور الستة القادمة . ولا يحق لأي وكالة التدخل في عمل اللجنة . وينبغي تحديد الناخبين وفقا لدوائر انتخابية معينة وينبغي أن تشكل عملية اختيار المرشحين المهمة الرئيسية للجنة الانتخابية . وبعد انقضاء الشهور الستة ، تشرف هذه اللجنة على عملية الانتخابات .

وسيكون في كل دائرة انتخابية مجلس شورى محلي يتألف من قادة وعلماء وشيوخ قبائل ، ويتم تشكيله دون تدخل الحكومة المركزية .

وينبغي أن ينعقد أعضاء مجلس الشورى المحلي ، الادارات المحلية ، وأن ينتخبوا رؤسائها من ضمن أعضائها ، وأن ينتخبوا عضوين من صفوفهم للاشتراك في مجلسي الشورى الاقليمي والمركزي . ويمثل هذان العضوان الشعب في أي دائرة انتخابية خاصة على صعيد المقاطعة وعلى صعيد البلد بأجمعه .

وسينعقد زعماء شورى الوحدات الادارية في كل مقاطعة ، ادارة متماسكة وفعالة في كل مقاطعة وسيعينون أيضا حاكما لكل مقاطعة . وسيضطلع مجلس الشورى المركزي المكون من ممثلين من كل منطقة ، بالمهام التالية خلال الفترة المؤقتة .

- صياغة مشروع الدستور
- الاشراف على أداء الحكومة المؤقتة .

المرفق الثالث

اعلان جلال آباد

٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣

توصلت أغلبية أعضاء مجلس القيادة الحاضرين في جلال آباد الى الاتفاق التالي:

١ - ينبغي مواصلة اجتماعات مجلس القيادة .

٢ - ينبغي اجراء انتخابات عامة في غضون سنة .

٣ - وطلبت أغلبية الزعماء الحاضرين ، من الطرفين المشاركين في النزاع وقف اطلاق النار وتهيئة جو مناسب وملائم لجولة ثانية من المحادثات (التي ستجري على الأغلب في المملكة العربية السعودية) .

٤ - ووافق جميع المشتركين ، مبدئيا ، على الدعوة الموجهة من جلالة الملك فهد .

الموقعون: مولاي محمد نبي محمدي (حركة الانقلاب الاسلامي) ، السيد صبغة الله مجددي (جبهة التحرير الوطني الافغانية) ، بير سيد احمد غيلاني (الجبهة الاسلامية الوطنية لأفغانستان) ، آية الله فضل (حزب الوحدة) ، قاضي أمين واحد (الحزب الاسلامي "حكمتيار") ، آية الله محسني (الحركة الاسلامية) .

المرفق الرابع

اقتراح لإيجاد حل سياسي

(بير سيد أحمد غيلاني ، الجبهة الاسلامية الوطنية لافغانستان)

(تسلمه المقرر الخاص في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٣)

ينبغي ، كخطوة أولى ، دعوة مجلس القيادة الى الانعقاد في مكان داخل أفغانستان توافق عليه الاغلبية ، لإبطال نتائج مجلس شورى أهل الحل والعقد .

وينبغي أن يدعو مجلس القيادة ، بالاضافة الى عدد قليل من الوطنيين الافغانيين غير السياسيين ذوي النية الطيبة ، عددا من الشخصيات الهامة والفعالة من زعماء وشيوخ قبائل وعلماء ورجال دولة وممثلين من المخابرات الافغانية وأحزاب سياسية ، إلى تشكيل مجلس وطني يكون مفوضا للاضطلاع بالمهام التالية:

'١' دراسة الوضع الحالي في أفغانستان والبحث عن السبل والوسائل لانتشال البلد من المأزق السياسي الحالي ، ووضع حد للقتال ؛

'٢' انتخاب رئيس دولة جديد والموافقة على مجلس جديد لمدة محددة . وينبغي أن يكون أعضاء الحكومة من ذوي الخبرة والكفاءات التقنية اللازمة لادارة أجهزة الدولة على نحو يتسق واحتياجات البلد السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية في هذه الفترة الصعبة جدا . وينبغي أن تبذل الجهود بحيث يكون ٥٠ في المائة على الاقل من أعضاء المجلس ، من الفنيين الذين لا ينتمون الى الأحزاب السياسية ؛

'٣' تشكيل لجنة مستقلة ، تكون أغلبية أعضائها ممن لا ينتمون الى أحزاب ، تتولى مهمة اقتراح اجراءات وأساليب لدعوة مجلس لويا جيرغه للانعقاد واختيار أعضائه . وتكون اللجنة مسؤولة أيضا عن دعوة مجلس لويا جيرغه الى الانعقاد ضمن إطار زمني يقرره المجلس الوطني . وفي هذه العملية ، ينبغي بالطبع أن يطلب من الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي أن تؤديا دورا فعالا فيها ، لما ينطوي عليه ذلك من أهمية ؛

'٤' اعادة النظر والموافقة على مشروع دستور جديد ، تصوغه حكومة مؤقتة جديدة وتقديمه بعد ذلك الى مجلس لويا جيرغه للموافقة النهائية . وينبغي أن يكون الدستور اسلاميا وديمقراطيا ؛ وينبغي أن يحتوي على جميع الضمانات المألوفة في المجتمعات المتحضرة وينبغي أن يضمن على نحو خاص حقوق الانسان وحريات الفرد وحقوقا سياسية عادلة لكل مواطن أفغاني دون تمييز ؛

'٥' أن يعمل بمثابة برلمان وهيئة تشريعية الى أن يتم تشكيل مجلس لويا جيرغه أو الى أن تقوم حكومة منتخبة بعد تكوين مجلس لويا جيرغه .

- - - - -